

(أَل) في باب النداء

(أ) حكم نداء ما فيه (أَل) :

اختلف النحويون في نداء الاسم المحلى بـ(أَل) ، فقد ذهب البصريون إلى منع الجمع بين حرف النداء و(أَل) ، لأن كلاً منهما يفيد التعريف ، ولا يجوز اجتماع تعريفين على معرف واحد ، قال سيبويه: " وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلتا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا قال يا رجل ويا فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ، ويا أيها الرجل ، وصار معرفاً لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو: هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفةً بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء عن الألف واللام " ، وأما سيبويه نفسه فقد قال: " واعلم أنه لا يجوز لك أن تتادي اسماً فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف". وتابعتها المبرد في عدم جواز اجتماع تعريفين على المعرف الواحد فقال: " واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام لأنك إذا ناديته صار معرفاً بالإشارة بمنزلة هذا ، وذلك ، ولا يدخل تعريف على تعريف فمن ثم لا تقول: يا أُرْجُل تعال". فالنداء على رأي البصريين تخصيص ، والتخصيص ضرب من التعريف ، لأنك إذا خصصت شيئاً فقد عرفت ، لأنك إنما قصدته بعينه ، وأنت لا تتادي إلا من قد عرفت ، و(أَل) تكسب الاسم النكرة تعريفاً فكهوا الجمع بين تعريفين ، فقالوا بعدم جواز اجتماعهما معاً لأن في كل واحد منهما كفاية عن صاحبه في التعريف. فضلاً عن أن النداء خطاب موجه لحاضر ، و(أَل) تفيد تعريف العهد وهو معنى الغيبة ، لأن العهد يكون بين متكلم ومخاطب في ثالث غائب، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان ، ولهذا صار حرف النداء بدلاً من(أَل) في المنادى فاستغنيَ به عنها وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحو: هذا وشبهه. أما الكوفيون فقد جوزوا الجمع بين حرف النداء و(أَل) لسماع ذلك في كلام العرب من نحو قول الشاعر من الرجز :

فيا الغلامان اللذان فرّا
إياكما أن تُكسبانا شرّاً

فباشرت حرف النداء الاسم المعرف بـ(أَل) وهو قوله(الغلامان)، ومنه قول الآخر من الكامل:

عبّاسُ يا الملكُ المتوجُّ والذي
عرفتُ له بيتُ العلا عدنانُ

فباشرت(يا) النداء الاسم المعرف بـ(أَل) وهو قوله(يا الملك)، ومنه قول الآخر:

فديتُك يا التي تيمت قلبي
وأنت بخيلة بالود عني

فباشرت (يا) النداء الاسم المحلى بـ(أَل) وهو قوله (التي)، تشبيهاً بـ(يا الله) وبالاستناد إلى ما مرّ من نصوص شعرية على قلّتها أجاز الكوفيون الجمع بين حرف النداء و(أَل) ، ومما

يعضد دعواهم جواز القول في الدعاء: (يا الله اغفر لنا) بإجماع ، فدل ذلك على صحة ما ذهبوا إليه. وهم يرون أن المعارف كلها تُتَكَرَّر عند النداء ثم تكون معارف بالنداء ، فالتعريف فيها حادث بالنداء لا تعريف عَمَمِيَّة. وقد خرَّج البصريون ما احتجَّ به الكوفيون من النصوص المسموعة التي اجتمع فيها حرف النداء و(أل) على أنه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فالتقدير في البيت الأول: (فيا أيها الغلامان) ، وفي الثاني: (عباس يا أيها الملك) ، وفي الثالث: (يا أيتها التي تيمت قلبي) أو: (يا حبيبتي التي تيمت قلبي). وقد خطأ المبرد قائل البيت الأول لأنه يرى استقامة البيت وصحته بغير(أل): (فيا غلامان اللذان فرّا) كما نقول يا رجل العاقل أقبل، هذا الحكم متأثّر من فهم المبرد للضرورة الشعرية وحصرها فيما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصاً .

وأما ابن يعيش فعّد دخول حرف النداء على(التي) و(الذي) من الشذوذ في القياس والاستعمال، لأن(الذي والتي) يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك: (يا زيد الذي في الدار) و(يا هند التي أكرمتني)، ويقع صفة لأيهما، نحو قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا { و { يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ } ، ويعضد قول ابن يعيش أنه شاذ في الاستعمال انتفاء وجود مثيل له .

وفي ضوء ما تقدم يبرز السؤال الآتي: إذا كان البصريون يمنعون نداء ما فيه (أل) محتجين بعدم جواز الجمع بين تعريفين ، فما بالهم جوزوا إدخال حرف النداء على اسم الإشارة وهو معرفة أيضاً ؟ وما الفرق بين نداء ما فيه (أل) ونداء اسم الإشارة وكلاهما معرفة ؟ وقد أجاب ابن يعيش عنه فقال: "الجواب عنه من وجهين : أحدهما: أن تعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر لتعرفه لحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو هذا وشبهه لأنه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر. والوجه الثاني: وهو قول المازني أن أصل(هذا) أن يشير به الواحد إلى واحد فلما دعوته نزعته منه الإشارة التي كانت فيه وألزمته إشارة النداء فصارت(يا) عوضاً من نزع الإشارة ، ومن أجل هذا لا يقال : هذا أقبل، بإسقاط حرف النداء". على أن ابن عقيل قد أجاز حذف حرف النداء قليلا مع اسم الإشارة غير المتصل بكاف الخطاب.

واستثنى البصريون أربع صور يجوز فيها اجتماع حرف النداء و(أل) هي الآتية :

الصورة الأولى: نداء لفظ الجلالة: (يا الله) وفيه ثلاثة آراء:

أحدها: أن(أل) عوض عن همزة إله:

لقد علل سيبويه جواز نداء لفظ الجلالة للزوم (أل) فيه كأنها من بنية الكلمة فقال: "وذلك من قِبَلِ أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف ، وليس بمنزلة الذي قال ذلك ... وكأن الاسم والله أعلم إليه ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها ، فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف ... ومعنى ذلك أن الألف واللام في اسم الله تعالى بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة". ولأن (أل) لا تفارق لفظ الجلالة للزومها فيه فإن نداءه بـ(يا) النداء خاصة يجعل همزته للقطع فتظهر وجوباً مع ثبات ألف (يا) في النطق والكتابة لنية الوقف على حرف النداء تخفيفاً للاسم. قال سيبويه: "خالفوا ما فيه الألف واللام حين قالوا: (يا الله)، إذ لم يصلوا ألفه وأثبتوها".

وتابع ابن جني سيبويه فيما ذهب إليه من أن الألف واللام في اسم الله عز وجل عوض من الهمزة المحذوفة التي هي فاء الفعل في (إله) على وزن فعال ، واستدل لذلك عبد القاهر الجرجاني بعدم جواز الجمع بين (أل) والهمزة في حال الاختيار فلم يرد (الإله) إلا قليلاً في الشعر، كقول البعيث بن حريث الحنفي من الطويل:

معادَ الإله أن تكونَ كظبيةٍ ولا دُميةٍ ولا عقيلةٍ ربَّربِ

ومثل ذلك الناس، فإن أصله أناس ، فحذفت الهمزة وعوض منها الألف واللام لأنه لا يقال : الأناس إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر من مجزوء الكامل:

إن المنايا يطلعنَ على الأناسِ الآمينا

غير أن أبا علي الفارسي احتج بالببيت السابق على أن (أل) ليست عوضاً من الهمزة إذ لو كانت عوضاً لم يجز أن يقال (ناس) منكرأ دون (إله) وبامتناع يا الناس دون (يا الله). ولذا تنزلت (أل) منزلة حرف من بنية الكلمة عينها فجاز دخول حرف النداء عليها فيقال: يا الله بقطع الهمزة كما أنشد الفراء قول بعضهم في الرجز:

مباركٌ هوَ ومنَ سمَّاهُ على اسمِك اللّهُمَّ يا اللهُ

والرأي الثاني: "أن هذا الاسم علم غير مشتق أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُردُّ إليه ، فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام ، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ههنا" قاله صاحب الإنصاف ، ويرى الباحث أنه استند فيه إلى قول المبرد الذي يقول فيه: "وأما قولهم يا الله اغفر لنا ، فإنما دعي وفيه الألف واللام لأنها كأحد حروفه ، ألا ترى أنهما غير باننتين منه، وليستا فيه بمنزلتهما في الرجل لأنك في الرجل تشبههما وتحذفهما وهما في اسم الله ثابتان ، وهو اسم علم".

على أن الأكثر في لغة العرب عند نداء لفظ الجلالة أن يقال: اللهم بحذف (يا) التي للتنبية في النداء وتعويضها ميماً مشددة في آخره ، قال تعالى { قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } ، فالهاء مبنية على الضم لأنه نداء ، ولا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر وهذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فعندهم أن الميم المشددة بقية من جملة محذوفة هي (أنا بخير) وقد كثر تداولها في كلامهم فحذفوا بعضها طلباً للخفة ، وليست الميم عوضاً من حرف النداء بدلالة الجمع بينهما في قول أبي خراش الهذلي :

إني إذا ما حدثتُ أَلَمَّا أقولُ يا اللَّهُمَّ ، يا اللَّهُمَّ

وهذا من الضرورات النادرة ، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض منه. قال ابن مالك:

والأكثرُ اللَّهُمَّ بالتعويضِ وشذَّ يا اللَّهُمَّ في قريضِ

وقد تحذف (أل) من (اللهم) في النداء وهو كثير في الشعر كقول الراجز:

لا هُمَّ هذا رابعٌ إن تَمَّ أتمَّ اللهُ وقد أتمَّ

والرأي الثالث : لقد ذهب المحدثون إلى أن هذه اللفظة صيغة متطورة عن أصلها في اللغة العربية القديمة الذي هو (الوهيم) ، وأن الميم في (اللهم) بقية من علامة الجمع في إحدى اللغات الجزرية القديمة (يم) ، وهو رأي جدير بالتأمل ولا سيما أن الرأي الشائع لدى معظم المتخصصين في اللغات الجزرية يرجح أن تكون اللغة العربية القديمة هي اللغة الجزرية الأم. وتبعاً لذلك فقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي متابعاً الأب الكرملّي إلى القول : " فإذا صح أن الميم في (اللهم) للجمع المقصود به التعظيم ، كان ذهاب الكوفيين إلى جواز الجمع بين الميم و(يا) مقبولاً ، وكانت الشواهد التي ذكروها بعيدة عن مطاعن البصريين أو تأويلاتهم". وقد تخرج صيغة (اللهم) من الدعاء إلى القسم كما في قول الرسول ٣ مخاطباً جماعة من الأنصار مقبلين من عرس: "اللهم أنتم من أحب الناس إليّ" ، فكأنه ٣ يقسم بكل أسماء الله الحسنى لتوكيد معنى الحب لتلك الجماعة.

والصورة الثانية: نداء الجمل المحكيّة: وهي الجمل المسمى بها المبدوءة بـ(أل) نحو: (المنطلق زيد) فيمن سمي بذلك ، فإذا ناديته قلت: يا المنطلق زيد أقبل ، على طريق الحكاية ، نصّ على ذلك سيبويه وقال: "وأما الرجل منطلق ، فيمنزلة تأبط شرّاً ، لأنه لا يتغير عن حاله ، لأنه قد عمل بعضه في بعض".

ويدخل نداء العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ(أل) في هذه الصورة أيضاً فنقول: يا الرجل زارع سير على بركة الله ، ويجمع بين حرف النداء و(أل) كذلك في نداء العلم المبدوء بـ(أل) إذا كانت جزءاً منه ، نحو: يا لأصاحب بن عباد، ويا ألهادي الخليفة العباسي ، ولو حذف (أل) من العلم لحصل لبس في تعيين المنادى. وزاد المبرد على الجمل المحكية ما

سمي به من موصول مبدوء بـ(أل)، نحو: يا أذي كذب ؛ ويا أتي قامت، وصوبه ابن مالك في شرح التسهيل بأن يشترط في الاسم الموصول أن يكون مع صلته علماً في نداء مسمى بالموصول مع صلته ، ويقدر بناؤه على الضم في محل نصب منع من ظهوره الحكاية لدخوله في عداد الأشياء الملحقة بالمفرد العلم.

والصورة الثالثة: نداء اسم الجنس المشبه به : كقولك : يا أليفة هيبية ، ويا أأمون ذكاء وبراعة أحسن محاكاته ، وتقديره: يا مثل الخليفة ، ويا مثل أأمون ، وقد استحس ابن مالك دخول (أل) عليها لأنها في التقدير داخلة على غير (أل). فالمنادى في الحقيقة محذوف وقد حل محله المضاف إليه فصار هو المنادى بعد حذف المضاف.

والصورة الرابعة : نداء الضرورة: كقول الشاعر:

عبّاس يا الملِكُ المتوجُّ والَّذي عرفتُ له بيتُ العلاءِ عدنانُ

فقد جمع بين (يا) و(أل) في الشعر ضرورة ، والكوفيون يجيزون ذلك محتجين بالسمع والقياس ، وقد فصل الباحث الحديث عنه عند مناقشته الخلاف في هذه المسألة بين المدرستين البصرية والكوفية في بداية هذا المبحث .

يرى الباحث أن ما أجازه البصريون من مواضع جُمع فيها بين حرف النداء والمعرف بـأل - باستثناء لفظ الجلالة - فيها من التكلف والتحمل مما لا تطيقه قواعد اللغة ولا يألفه متكلمو العربية ؛ فقد دأبوا في تأسيس القواعد النحوية المنيعة التي تحفظ للغة هيبتها وسطوتها ثم أخذوا ينسلون مما بنوا القاعدة تلو الأخرى ، فما بالهم يتصنعون تخريجات لا مسوغ لها لهدم قاعدة أصلوها بالاستناد إلى كلام العرب الموثوق بهم في عصر الاحتجاج وما حفظ دستور المسلمين (القرآن الكريم) ، تمنع الجمع بين حرف النداء و(أل) التعريف فيما سمّوه بنداء الجمل المحكية من نحو: (المنطلق زيد) لمن سُمِّي بهذا الاسم . لم تحفظ لنا المصادر العربية - بحسب ما اطلع عليه الباحث - أن العرب أطلقوا مثل هذه التسمية ، ولكنها تسمية قائمة على الافتراض والاحتمال ولا يصح في مثل هذه الحالة أن تؤصل قاعدة نحوية على فرضية غير مألوفة . وأما نداء اسم الجنس المشبه به المقترن بـ(أل) فإنه نادر الوقوع في اللغة العربية على ما رواه ابن هشام في أوضح المسالك. واشترط المحققون أن يذكر معه وجه الشبه وهو على ندرته فيه من التكلف ما يجعل الضوابط اللغوية تخرج عن كونها معياراً واضحاً يسلكه الدارسون. وأما ما روي من نداء ما فيه (أل) لضرورة الشعر فلا يمكن التسليم به والاطمئنان له لأن أغلبه مجهول القائل ولم يرو إلا في القرن السادس الهجري فيما أثبتته صاحب الإنصاف باستثناء بيت واحد رواه سيبويه لا يمكن تغاضيه هو:

فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيْمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوَدِّ عَنِّي

وقد تأوله البصريون على حذف الموصوف (المنادى) وإقامة الصفة مقامه ، إذ الأصل فيه (فديتك يا أيتها التي تيمت قلبي).

وأما نداء لفظ الجلالة فيرى الباحث أنه اسم مرتجل للذات العلية من غير أصل يرد إليه فيجوز دخول حرف النداء (يا) خاصة عليه ويخرج للدعاء ، والدليل على ذلك من الوجوه الآتية:

١- إنه تعالى نفى أن يتسم أحد باسمه فقال: { هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا } أي هل تعلم شيئاً يسمى (الله) غيره ؟ لا .

٢- إن أسماء الله عز وجل كلها صفات ، وقولنا (الله) اسم مخصوص به غير صفة ، وجميع أسمائه تنسب إلى هذا الاسم ولا ينسب هو إلى شيء منها، قال تعالى: { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى } وقال: { اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى } .

٣- لو كان الاسم مشتقاً لما حصل التوحيد بكلمة الشهادة فقط لأن المعنى حينئذ: لا إله إلا الموصوف بهذه الصفة، وهذا عام لا يقتضي الحصر والوحدة فيحتاج إلى أمر خارج يفيدهما ، لذا يجب القول بارتجاله ليكون علماً على ذات معينة متحدة لا تقبل الشركة والتعدد بوجه فيحصل الحصر والتوحيد كما يحصل حصر الكريم في قولك (لا كريم إلا زيد) في زيد لكونه علماً . وعلى هذا لا تكون (أل) في (الله) معرفة لأن الأسماء المرتجلة موضوعة أعلاماً لا تحتاج إلى أداة تعريف .

٤- إن لاسم (الله) فضل مزية على (الإله) تتبّه لها المازني بعقله المدرك وتفهمه لأساليب الكلام وسعة علمه، فقال فيما نقله ابن السيد البطليوسي عن الزجاجي عن الزجاج عن المبرد قال: "سمعت المازني يقول: سألتني أبو الفضل الرياشي (ت ٢٥٧ هـ) فقال لي: لم نهيت أن يكون (الله) تعالى أصله (الإله) ثم خفف بحذف الهمزة كما يقول أصحابك ؟ فقلت : لو كان مخففاً منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها لا يتغير المعنى . ألا ترى أن (الناس) و (الأناس) بمعنى واحد ، ولما كنت أعقل بقولي: (الله) فضل مزية على قولي: (الإله) ورأيت أنه قد استعمل لغير الله في قوله: { وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا } وقوله { إِيَّا إِلْهِتُمْ خَيْرٌ أَمْ هُوَ } ولما لم يستعمل (الله) إلا للباري تعالى علمت أنه علم وليس بمأخوذ من الإله".

(٢) أحكام تابع المنادى المعروف بـ (أل):

١- وجوب الرفع مراعاة للفظ المنادى: إذا كان التابع نعتاً ومنعوتة- المنادى- هو كلمة (أي) أو (أية) أو اسم إشارة للمذكر أو للمؤنث جعل وصلةً لنداء ما فيه (أل) نحو قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا

{ النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ } ، وقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً } ، وقولك : يا أيها الرجل ، ويا أيها المرأة ، ويا هذا الرجل ، ويا هذه المرأة ، إن كان المراد نداء الرجل أو المرأة ، قال سيبويه: "فأي ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك يا هذا ، والرجل وصف له كما يكون وصفا لهذا . وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع ، لأنك لا تستطيع أن تقول يا أيُّ ولا يا أيها وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت يا رجل" . وقد أوضح السيرافي قول سيبويه هذا فقال : "الأصل في دخول يا أيها الرجل أنهم أرادوا نداء الرجل فلم يمكن نداؤه ، من أجل الألف واللام ، وكرهوا نزعهما وتغيير اللفظ فأدخلوا (أي) وصلة إلى نداء الرجل على لفظه ، وجعلوه الاسم المنادى ، وجعلوا الرجل نعتاً له ، وألزموها (ها) لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه في الكلام ، وعضواً من المحذوف منها" ، يقصد الإضافة كقولك أي الرجلين وأي القوم .

مما سبق يتضح أن المنادى إذا كان مبنياً على الضم لفظاً وجب رفع تابعه ، وإيلاؤه ها التثنية إما عوضاً عن مضافة المحذوف ، أو توكيداً لمعنى الدعاء ، ويوصف إما باسم جنس محلى بـ(أل) نحو قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ } ، أو باسم موصول ذي(أل)نحو قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ } ، أو باسم إشارة عارٍ من كاف الخطاب منعت بذي(أل) كقول طرفة بن العبد من الطويل:

ألا أيها ذا الزَّاجِرِيُّ احضِرِ الوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدِ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

وكما يجب رفع صفة أيّ يجب كذلك في صفة صفتها نحو: بَارِكْ اللهُ فِيكَ يا أيها الرجلُ الجوادُ ، إذ يتعين الرفع في كلمة(الجواد) التي هي صفة للصفة ، وقد أجاز المازني النصب في تابع(أي) المرفوع الواقع نعتاً إن كان مقترناً بـ(أل) مراعاة لمحل المنادى .

وإذا كان المنادى اسم إشارة يراد جعله وصلة لنداء ما فيه(أل) وجب بناؤه على الضم المقدر في محل نصب، ورفع تابعه المقترن بـ(أل) الجنسية على النعت وجوباً مراعاة للفظ المنادى المبني على الضم المقدر نحو: يا هذا الزائرُ تمهّلْ ، فالزائر نعت مرفوع لأنه بمنزلة المنادى المفرد المقصود ، لا يصح نصب لفظه نصباً مباشراً . ومنه قول عبيد بن الأبرص :

يا ذا المخوفُنا بمقتلِ شيخهِ حُجْرٍ تمنّيَ صاحبِ الأحلامِ

فرفع تابع المنادى المقترن بـ(أل) وهو قوله(المخوفنا) الواقع نعتاً . وينعت باسم موصول مبدوء بـ(أل) نحو: يا هذه التي حفظت العهد، ويجب مطابقة اسم الإشارة للمشار إليه في الأفراد والتذكير وفروعهما . ويجوز إعراب تابع اسم الإشارة المبدوء بـ(أل)عطف بيان إن كان جامداً ، والأحسن إعرابه نعتاً إن كان مشتقاً ، ولا يجوز النعت بما دخلت عليه(أل) الزائدة للمح أو الغلبة نحو الصعق واللات .

وفي ذلك قال بن مالك :

وأيهما مصحوبُ (أل) بعدُ صفه
وأيُّ هذا (أيها الذي) وردُ
يلزمُ بالرفعِ لدى ذي المعرفة
ووصفُ: (أيُّ) بسوى هذا يُردُ
وذو إشارة كأيُّ في الصفه
إن كان تركها يُفيتُ المعرفة

٢- جواز الرفع والنصب : وهو نوعان: أحدهما : النعت المضاف المقرون بـ(أل)، لأن الغالب عليه الاشتقاق ، إذ إن إضافته غير محضة ، نقول: يا زيدُ الكريمُ الأبِ برفع(الكريم) ونصبه ، ويا حاتمُ الواسعُ الكرم ، برفع كلمة (الواسع) مراعاة للحركة اللفظية الظاهرة في المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى ، وينصبها مراعاة لمحل المنادى الذي هو النصب . قال أبو حيان: " وذكر سيبويه عن يونس أنهم وصفوه بالمعرفة ، وأجروه مجرى العلم المفرد في جواز رفع نعتة ذي (أل) ونصبه".

والثاني: ما كان مفرداً من نعت أو عطف مقرون بـ(أل): وجاز فيه الرفع على لفظ المنادى والنصب على محله . نقول في النعت: يا زيدُ الظريفُ ، والظريفُ برفع(الظريف) ونصبه. ومنه قول جرير من الوافر :

فما كعبُ بنُ مامّةَ وابنِ سَعْدِي بأجودَ منك يا عُمَرُ الجوادا

فجاء بتابع المنادى المفرد المبني على الضم وهو قوله(الجوادا) فدلّ ذلك على جواز الرفع والنصب في تابع المنادى المقترن بـ(أل). ومنه قول رؤبة بن العجاج من مشطور الرجز :

يا حَكَمُ الوارثُ عن عبدِ المَلِكِ

وأما تابع المنادى المفرد المنسوق المحلى بـ(أل) فيجوز فيه الرفع والنصب بإجماع نحو: يا زيدُ والحارثُ والحارثُ ، والرفع في المنسوق المحلى بـ(أل) راجح عند الخليل وسيبويه والمازني ومرجوح عند أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وأبي عمر الجرمي ، ومن ذلك قوله تعالى : { يَا جِبَالَ أُوبِيٍّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ } . قرأها الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز ت ١١٧هـ) بالرفع : والطيرُ ، وعامةُ القراء بالنصب (والطير) ، ولا خلاف بين النحويين في إجازة الوجهين ، لكن الخليل وسيبويه ووافقهما المازني اختاروا الرفع عطفاً على لفظ المنادى ، لأنه الأكثر مما سمع عن العرب. وقال المبرد : " وكلا القولين حسن والنصب عندي حسن على قراءة الناس " لأنها قراءة الجمهور . إلا أن ابن السراج نسب له اختيار النصب إن كانت(أل) داخلة على اسم جامد نحو: يا زيدُ والرجلُ ، والرفع إن كانت(أل) داخلة على اسم مشتق نحو: يا زيدُ والحارثُ، وقد تابعه في ذلك ابن يعيش، والسيوطي ، والأشموني ، وابن كمال باشا .

وأما الفراء فلم يفاضل بين القراءتين لأن كليهما موافق لأوجه العربية وخرَج قراءة النصب على وجهين: أحدهما: النصب بفعل مضمر: والتقدير ولقد آتينا داود منا فضلاً... وسخرنا له الطير وهو ما نقل عن أبي عمرو بن العلاء. والثاني: العطف على محل المنادى، وهو ما قال به عيسى بن عمر.

وأما قراءة الرفع فخرَّجها على وجهين أيضاً: أحدهما: العطف على ظاهر اللفظ والثاني: العطف على الضمير المرفوع في قوله تعالى (أوبي) والتقدير: أوبي أنت والطيْر . ومما ساقه الزجاجي في كتابه (الجمَل) من شواهد على جواز الرفع والنصب في المعطوف المحلى بـ(أل) قول الشاعر من الوافر:

ألا يا زيدُ والضحَّاكُ سيراً فقد جاوزتُما خمراً الطريق

يتضح مما سبق أن المنسوق المحلى بـ(أل) نحو: يا زيدُ والضحَّاكُ تقدر فيه (أل) بدلاً من حرف النداء لأن المنادى الثاني غير الأول فيحتاج أن يقدر فيه تكرير حرف النداء، وبسبب عدم جواز الجمع بين حرف النداء و(أل) فقد صارت (أل) كالبدل عنه .

وأما تابع المنادى المضاف فيجوز أن يكون معرفاً بـ(أل) فيجب نصبه تقول: يا غلامُ والرجلُ أقبلًا لأن الألف واللام في الرجل قد أفادت معنىً، وهو معاقبة الإضافة، فلما كان الواجب في الإضافة النصب، كان المختار والوجه مع الألف واللام النصب أيضاً، لأنهما بمنزلة الإضافة .

(٣) حكم (أل) في باب الاستغاثة:

أجمع النحويون على أن ما صحَّ أن يكون منادى صحَّ أن يكون متعجباً منه، وأجازوا الجمع بين (يا) و(أل) في صدر المستغاث بشرط أن يكون المستغاث مجروراً بلام الاستغاثة لتفصل بينهما نحو قوله: يا للطبيبِ الرحيمِ بنصب تابع المنادى المستغاث مراعاةً للمحل أو بجره مراعاةً للفظ .

(٤) حكم (أل) في باب الترخيم:

شدَّ ترخيم ما فيه (أل) للضرورة الشعرية لأن المرخم غير منادى ولكنه صالح للنداء فلا يصح ترخيم ما فيه (أل) لأنه لا يصلح للنداء، وما ورد منه خرَّجه النحويون على الشذوذ ومنه قول كثير عزة:

لَعَمْرِي لئنُ أمُّ الحكيمِ ترحَّلتُ فأخَلتُ لخيماتِ العذيبِ ظلالها

يريد: العذبية، فرخم وفيه (أل).